

27 September 2021
Arabic
Original: English

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة

اجتماع عام 2020

جنيف، 22-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

البند 7 من جدول الأعمال المؤقت

إدارة برنامج ما بين الدورات: مسائل الميزانية والمسائل المالية

تقرير عن الوضع المالي الإجمالي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية

مقدم من الرئاسة

موجز

طلب اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 2019 إلى رئيس اجتماع الدول الأطراف لعام 2020 أن يقدم، بالتشاور عن كثب مع كل من الدول الأطراف، ووحدة دعم التنفيذ، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، تقريراً عن الوضع المالي العام للاتفاقية، وتنفيذ التدابير المعتمدة في عام 2018، والتدابير الإضافية الممكنة، وذلك بطريقة شفافة ومع مراعاة الاعتمادات المستحقة للدول الأطراف التي سددت اشتراكاتها بالكامل في وقتها على النحو المطلوب، لكي ينظر فيه اجتماع الدول الأطراف لعام 2020. ويُقدّم هذا التقرير وفقاً للطلب المذكور أعلاه.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- أقر اجتماع الدول الأطراف لعام 2018 بأن الصعوبات المالية للاتفاقية تنبع من ثلاثة مصادر رئيسية: عدم تسديد بعض الدول الأطراف اشتراكاتها، وتأخر تلقي اشتراكات دول أطراف أخرى، والاحتياجات المالية للأمم المتحدة فيما يتعلق بأنشطتها غير الممولة من ميزانيتها العادية⁽¹⁾. ولمعالجة هذه الأمور، أقر اجتماع الدول الأطراف مجموعة من التدابير للتشجيع على تسديد الاشتراكات في وقتها، وضمان توافر السيولة، وتقادي الإنفاق القائم على العجز وتراكم الخصوم. وأيد الاجتماع أيضاً تدابير أخرى تتعلق بالإبلاغ المنتظم، ومواصلة رصد الوضع المالي للاتفاقية. وفي ضوء ذلك، طلب اجتماع الدول الأطراف إلى رئيس اجتماع الدول الأطراف لعام 2019 أن يقدم، بالتشاور عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف تقريراً عن الوضع المالي العام للاتفاقية، وتنفيذ التدابير المتخذة في عام 2018، والتدابير الإضافية الممكنة لتسديد الاشتراكات في وقتها على النحو المطلوب، لكي ينظر فيه اجتماع الدول الأطراف لعام 2019.

2- واستجابة لهذا الطلب، قدم رئيس اجتماع الدول الأطراف لعام 2019 الوثيقة BWC/MSP/2019/5. وأحاط الاجتماع علماً بالتقرير والإحاطة التي قدمتها وحدة دعم التنفيذ. ورحبت الدول الأطراف بتحسين الوضع المالي خلال عام 2019، في أعقاب التدابير التي أقرها اجتماع الدول الأطراف لعام 2018، بما فيها إنشاء صندوق رأس المال المتداول. وشددت على ضرورة مواصلة رصد الوضع المالي للاتفاقية، وطلبت إلى رئيس اجتماع الدول الأطراف لعام 2020 أن يقدم، بالتشاور الوثيق مع الدول الأطراف، ووحدة دعم التنفيذ، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، بطريقة شفافة تقريراً عن الوضع المالي العام للاتفاقية، وتنفيذ التدابير المعتمدة في عام 2018، والتدابير الإضافية الممكنة، مع مراعاة الاعتمادات المستحقة للدول الأطراف التي دفعت اشتراكاتها بالكامل للتسديد في الوقت المناسب على النحو المطلوب، لكي ينظر فيه اجتماع الدول الأطراف لعام 2020.

ثانياً- الوضع المالي العام للاتفاقية

3- يرصد مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح بانتظام الوضع المالي العام للاتفاقية. وتُقدّم شهرياً إلى الدول الأطراف تقارير عن وضع الاشتراكات في الاتفاقية. وتتيح هذه التقارير معلومات مفصلة في شكل جداول تبين، في جملة أمور، المبالغ النقدية المتاحة للاتفاقية بعد تلقيها الاشتراكات المقررة، ومجموع الاشتراكات غير المسددة، وتقصيلاً للمستحقات غير المسددة لكل دولة طرف، وتقصيلاً للمستحقات غير المسددة حسب الدولة الطرف وحسب السنة، ولمحة سريعة شهرية عن النفقات والالتزامات القانونية المتعلقة بالنفقات. وعلى نحو ما طلب اجتماع الدول الأطراف لعام 2018، تُقدم التقارير الشهرية أيضاً معلومات عن عمليات تحصيل صندوق رأس المال المتداول وطريقة استخدامه.

4- وإلى جانب التقارير الشهرية عن وضع الاشتراكات، يقدم مكتب الأمم المتحدة في جنيف أيضاً تحليلاً شهرياً عن التدفقات النقدية للاتفاقية. وتتيح هذه التحليلات الشهرية تقيماً للأموال المتاحة مقابل الالتزامات، وتبين من ثم ما إذا كانت هناك أموال كافية متاحة تسمح بتنفيذ برنامج الأنشطة المتفق عليه.

5- وترسل وحدة دعم التنفيذ شهرياً هذه التقارير والتحليلات معاً إلى جميع البعثات الدائمة وجهات الاتصال الوطنية، وتشرها في الموقع الشبكي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وخلال عام 2020، وضع

(1) انظر الفرع الخامس من الوثيقة BWC/MSP/2018/6.

مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح أداة تفاعلية على الإنترنت ستسهل على الدول الأطراف الحصول على معلومات عن وضع اشتراكاتها، وفي هذه الأداة مرشحات تسمح للمستخدمين بالاطلاع بسرعة على المعلومات ذات الصلة، ورسوم بيانية تعطي لمحة سريعة عن الوضع المالي الحالي للاتفاقية. ويوجد رابط إلى "لوحة المعلومات" هذه في الموقع الشبكي للاتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهو مدرج في الرسائل الشهرية إلى الدول الأطراف.

6- ويبين الجدول أدناه الحالة المالية الراهنة للاتفاقية حتى 31 آب/أغسطس 2021. وبسبب جائحة كوفيد-19 وما ترتب عليها من تأجيل لجميع اجتماعات اتفاقية الأسلحة البيولوجية بين عامي 2020 و2021، واستناداً إلى إجراء الموافقة الصامتة المكتوبة، وافقت الدول الأطراف في عام 2021 على تمديد الفترة المالية لاجتماعات عام 2020 لتشمل عام 2021 من أجل توفير الأموال في عام 2021 للاجتماعات المؤجلة. ووافقت الدول الأطراف أيضاً، عن طريق إجراء الموافقة الصامتة المكتوبة، على تمديد الفترة المالية لاجتماعات عام 2021 لتشمل عام 2022 لتغطية تكاليف الدورة الثانية للجنة التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي التاسع.

7- وفيما يتعلق بميزانية عام 2020، ورد من الدول الأطراف ما مجموعه 1 396 164,49 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (دولار). وبلغت فواتير الدول الأطراف 1 519 800 دولار، مما يعني أنه ما زال يتعين تحصيل مبلغ 123 635,51 دولاراً. ومن ثم، بلغ معدل التحصيل لعام 2020، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، 91,9 في المائة.

8- وفيما يتعلق بميزانية عام 2021، ورد من الدول الأطراف ما مجموعه 1 646 536,97 دولاراً. وبلغت فواتير الدول الأطراف 1 864 700 دولار، مما يعني أنه ما زال يتعين تحصيل مبلغ 218 163,03 دولاراً. وبناء على ذلك، يبلغ معدل التحصيل لعام 2021 ما قدره 88,3 في المائة.

9- وفيما يتعلق بميزانية عام 2019، تمّ إغلاق الحسابات بمعدل تحصيل قدره 94,8 في المائة.

الجدول 1: الوضع المالي العام		اتفاقية الأسلحة البيولوجية
<u>تقديرات التكاليف لعام 2021</u>		
الاشتراكات المقررة لفواتير الدول	1 864 700,00 (دولار)	
الاشتراكات المقررة المسددة من الدول	1 646 536,97 (دولار)	
المجموع الفرعي: الأنصبة المقررة غير المسددة لمشاريع عام 2021	-218 163,03 (دولار)	
<u>تقديرات التكاليف لعام 2020</u>		
الاشتراكات المقررة لفواتير الدول	1 519 800,00 (دولار)	
الاشتراكات المقررة المسددة من الدول	1 410 934,33 (دولار)	
المجموع الفرعي: الأنصبة المقررة غير المسددة لمشاريع عام 2020	-108 865,67 (دولار)	
<u>المشاريع المغلقة (2019 وما قبلها)</u>		
المجموع الفرعي: المساهمات غير المسددة للمشاريع المغلقة	-131 825,00 (دولار)	
مجموع الاشتراكات غير المدفوعة	-458 853,70 (دولار)	

ثالثاً - تنفيذ التدابير التي أقرها اجتماع الدول الأطراف لعام 2018

10- تضمنت الفقرة 21 من تقرير اجتماع الدول الأطراف لعام 2018 تدابير لتشجيع الدول الأطراف على تسديد فواتيرها في وقتها. وعلى نحو ما ورد أعلاه في هذا الصدد، بلغ معدل التحصيل لعام 2019 ما قدره 92,3 في المائة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، مقارنةً بمتوسط معدل تحصيل بلغ 93,7 في المائة في السنوات 2017-2019. وإضافة إلى ذلك، دفعت عدة دول أطراف اشتراكاتها المستحقة المتأخرة. ولتيسير تسديد الاشتراكات الصغيرة غير المسددة، أبلغ مكتب الأمم المتحدة في جنيف في 14 آب/أغسطس 2019 جميع الدول الأعضاء بأنه بالإمكان تسوية هذه المستحقات غير المسددة نقداً لدى فرع مصرف "يو بي إيس" بقصر الأمم.

11- وعلى نحو ما طُلب في الفقرة الفرعية 21(ج)، اتصل الرئيس بالدول الأطراف التي تأخرت عن التسديد. وفي 9 شباط/فبراير 2021، وجه الرئيس رسالة إلى نظرائه في 22 دولة طرفاً عليها متأخرات كبيرة في الاتفاقية، لتشجيعها على تسديد اشتراكاتها المقررة غير المسددة في أقرب وقت ممكن. وفي 16 أيلول/سبتمبر 2021، وجه الرئيس رسالة أخرى إلى الدول الأطراف التي لم تسدد اشتراكاتها المستحقة لعامي 2020 و 2021 لتشجيعها على التسديد في أقرب وقت ممكن لضمان توافر الأموال الكافية لتنفيذ برنامج العمل بالكامل. وواصل الرئيس طوال عامي 2020 و 2021 إثارة مسألة المتأخرات المالية في رسائله إلى الدول الأطراف، وخلال التفاعل مع المجموعات الإقليمية وفرادى الدول الأطراف.

12- ووفقاً للفقرة الفرعية 21(هـ) من تقرير اجتماع الدول الأطراف لعام 2018، أرسل مكتب الأمم المتحدة في جنيف فواتير ميزانية عام 2021 في أوائل أيلول/سبتمبر 2020. ومنذ ذلك الحين، تمّ تحصيل مبلغ إجمالي قدره 1 646 536,97 دولاراً، أو 88,3 في المائة. ونظراً لتمديد الفترة المالية لعام 2021 لتشمل عام 2022، تمّ بالفعل تغطية تكاليف الاجتماعات ذات الصلة. ومع ذلك، يتعين تغطية تكاليف وحدة دعم التنفيذ في عام 2022 بوضع تقديرات للتكاليف الإضافية يتفق بشأنها اجتماع الدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وفي هذه الحالة، لا يستطيع مكتب الأمم المتحدة في جنيف إرسال الفواتير إلى حين الموافقة على تقديرات التكاليف.

13- ووفقاً للفقرة الفرعية 22(أ) من تقرير اجتماع الدول الأطراف لعام 2018، أنشأ مكتب الأمم المتحدة في جنيف صندوق رأس المال المتداول، باعتباره إجراءً مؤقتاً، يُستعرض نشاطه في المؤتمر الاستعراضي التاسع لتحديد فعالية الصندوق، وبحث إمكانية تمويله من الاشتراكات المقررة، في انتظار اتخاذ خطوات أخرى ممكنة لضمان السيولة. ويُمَوَّل الصندوق من التبرعات، ويُستخدم فقط مصدراً للتمويل القصير الأجل، ريثما يرد قدرٌ معقول من الاشتراكات المتوقعة، مع مراعاة متوسط معدل التحصيل ونمط المدفوعات على مدى السنوات الثلاث السابقة.

14- وُجِّدَت المعايير المرجعية لصندوق رأس المال المتداول في الرسالة المتعلقة بالميزانية والمسائل المالية المؤرخة 31 كانون الثاني/يناير 2019، التي بعثها رئيس اجتماع الدول الأطراف لعام 2018 وأُعدت بالتشاور مع الدول الأطراف⁽²⁾. وأُعلن عن إنشاء الصندوق رسمياً في رسالة وجهتها مديرة فرع جنيف في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، السيدة أنيا كاسبرسن إلى جميع الدول الأطراف في 7 أيار/مايو 2019. وأعدّ مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح صيغاً

(2) انظر: [https://www.unog.ch/80256EDD006B8954/\(httpAssets\)/1FE92995054B8108C1258394004233AD/\\$file/2019-0131+2018+MSP+Chair+letter+on+financial+measures.pdf](https://www.unog.ch/80256EDD006B8954/(httpAssets)/1FE92995054B8108C1258394004233AD/$file/2019-0131+2018+MSP+Chair+letter+on+financial+measures.pdf)

نموذجية لتبادل الرسائل والاتفاقات الثنائية لفائدة الدول الأطراف التي ترغب المساهمة في الصندوق. ومنذ إنشاء الصندوق، تلقى التبرعات التالية:

الجدول 2: إجمالي قيمة صندوق رأس المال المتداول حتى 31 آب/أغسطس 2021	
كندا	70 286,27 (دولار)
الصين	39 345,28 (دولار)
فرنسا	69 817,46 (دولار)
ألمانيا	210 021,21
الهند	10 000,00 (دولار)
أيرلندا	16 682,92 (دولار)
كازاخستان	10 000,00 (دولار)
المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي	50 000,00 (دولار)
الاتحاد الروسي	50 000,00 (دولار)
إسبانيا	28 436,02 (دولار)
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	69 534,87 (دولار)
إيرادات الفوائد	4 677,74 (دولار)
المجموع:	628 801,77 (دولار)

15- ويمثل المبلغ الإجمالي الذي تلقاه صندوق رأس المال المتداول حتى 31 آب/أغسطس 2021، والبالغ 628 801,77 دولار، نسبة 82,7 في المائة من المستوى المستهدف الذي حددته رسالة رئيس اجتماع الدول الأطراف لعام 2018، المؤرخة 31 كانون الثاني/يناير 2019. وقد أدى توافر السيولة النقدية لصندوق رأس المال المتداول عند حلول موعد تجديد عقود موظفي وحدة دعم التنفيذ إلى تيسير تمديد هذه العقود لفترة أطول مما كان ممكناً لولا ذلك. واستُخدم الصندوق ضمانات لتغطية تمديدات العقود، لكن هذه الأموال لم تستخدم في نهاية الأمر لأن تبرعات إضافية وردت في الوقت المناسب لتغطية تكاليف اقتطاع الرواتب.

16- ووفقاً للفقرة الفرعية 22(ب) من تقرير اجتماع الدول الأطراف لعام 2018، تمّ الإبقاء على حسابات عام 2019 مفتوحة حتى آب/أغسطس 2020. وحتى الآن، خُدد الرصيد النهائي، وأعيد الفائض إلى حساب الدول الأطراف ليُخصم من أنصبتها المقررة لاحقاً⁽³⁾. وأصدر مكتب الأمم المتحدة في جنيف فواتير عام 2021 التي تعكس اعتمادات عام 2019 للدول الأطراف التي سددت اشتراكاتها المقررة قبل إغلاق عام 2019. وبالنسبة للدول الأطراف التي لم تسدد اشتراكاتها المقررة قبل إغلاق عام 2019، ظلت المتأخرات مساوية لفواتير الأنصبة المقررة في البداية للدول الأطراف المعنية للسنة المعنية.

17- وتتضمن الفقرة 23 من تقرير اجتماع الدول الأطراف لعام 2018 تدابير تتيح للأمم المتحدة تقادي الإنفاق القائم على عجز الميزانية وتراكم الخصوم. ووفقاً للفقرة الفرعية 23(أ)، خلص مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى أن متوسط معدل التحصيل على مدى السنوات الثلاث السابقة بلغ 93,7 في المائة. وينبغي الحفاظ على حجم النفقات خلال عام 2020 عند مستوى 1 527 579 دولاراً، ويُرصد ذلك شهرياً بإعداد تقارير تحليل التدفق النقدي المذكورة أعلاه، المرسله إلى جميع الدول الأطراف. ولمّا كانت

(3) انظر <https://front.un-arm.org/wp-content/uploads/2020/12/BWC2019CLOSINGRev.1AnnexI.forwebsitevalues-v4.pdf>

الأنشطة المدرجة في ميزانية عام 2020 لاتزال جارية، واجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام 2020 قد تقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تظل التكاليف النهائية لعام 2020 غير معروفة في هذه المرحلة.

18- وقدم مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى الدول الأطراف تحليلاً مفصلاً بشأن إغلاق حسابات عام 2019.⁽⁴⁾ ويبين هذا التحليل أن متأخرات الاشتراكات غير المسددة تظل في مستوى مبلغ النصيب المقرر في البداية الذي أرسلت فاتورته إلى الدولة الطرف المعنية فيما يخص السنة المعنية، وفقاً للفقرة الفرعية 23(ب) من تقرير اجتماع الدول الأطراف لعام 2018. ويبين التحليل أيضاً أنه وفقاً للفقرة الفرعية 23(ج) من التقرير نفسه، حُسبت الاعتمادات المستحقة للدول الأطراف التي سددت اشتراكاتها لسنة مالية بعينها على أساس الرصيد النقدي النهائي، بعد إغلاق حسابات تلك السنة المالية. وابتداءً من اجتماعات عام 2019 وما بعدها، تُرسل إلى الدول الموقعة والدول غير الموقعة التي تحضر اجتماعات الاتفاقية فواتير بشأن تكاليف الاجتماعات التي تشارك فيها، وذلك على أساس حصصها في جدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة، وفقاً للفقرة الفرعية 23(د) من تقرير اجتماع الدول الأطراف لعام 2018.

19- وتتعلق التدابير الإضافية الواردة في الفقرة 24 من تقرير اجتماع الدول الأطراف لعام 2018 في المقام الأول بالإبلاغ والتكليف بإعداد هذا التقرير. وترد تقارير منتظمة عن نفقات صندوق رأس المال المتداول والمبالغ التي يحصلها وطريقة استخدامه في التقارير الشهرية التي يصدرها مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

20- وفي الوقت الذي عالجته التدابير التي اعتمدها اجتماع الدول الأطراف لعام 2018 بفعالية قضايا السيولة والمشاكل الهيكلية المستقبلية، لا تزال ثمة مشكلة تتعلق بمعالجة الاشتراكات غير المسددة عن أنشطة ما قبل عام 2018، والتي بلغت 131 825,00 دولاراً حتى 31 آب/أغسطس 2021. وواصل رئيس اجتماع الدول الأطراف لعام 2020 إثارة هذه المسألة مع الوفود المعنية، ويوصي بأن يواصل الرؤساء المقبولون هذه الممارسة. وتستمر وحدة دعم التنفيذ في إثارة مسألة الاشتراكات غير المسددة عن الأنشطة التي سبقت عام 2018 مع الدول الأطراف المعنية أثناء أنشطة وحدة التنفيذ. وقد حققت هذه المقاربة بعض النجاح خلال عام 2020 وعام 2021، ودُعيت الدول الأطراف التي لديها اشتراكات متأخرة إلى تسديدها في أقرب وقت ممكن.

رابعاً- التدابير الإضافية الممكنة

21- لاحظ مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن المبالغ المتأخرة الواردة من الدول الأطراف (أي بعد إغلاق الحسابات) لا تزال ضمن حساب اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وأنها توفر سيولة إضافية لتنفيذ برنامج العمل. وإذا ما رغبت الدول الأطراف في إعادة هذه المبالغ إلى الدول الأطراف التي سددت اشتراكاتها قبل الإغلاق، فينبغي لها اعتماد تدبير مالي لتوجيه مكتب الأمم المتحدة في جنيف وفقاً لذلك. ومن ثم، يمكن إدراج الصيغة التالية في تقرير اجتماع الدول الأطراف المقبل لعام 2020:

"تصبح المبالغ المتأخرة الواردة من الدول الأطراف (أي بعد إغلاق الحسابات) متاحة لتوزيعها على الدول الأطراف التي سددت أنصبتها المقررة في البداية في وقتها. وكل خمس سنوات، وفيما يخص جميع سنوات الميزانية المغلقة، يُوزع مجموع المبالغ النقدية المتاحة على الدول الأطراف التي دفعت اشتراكاتها في وقتها".

(4) المرجع نفسه.

22- وأوصى مكتب الأمم المتحدة في جنيف أيضاً باتخاذ التدابير المالية التالية لتجاوز بعض التعقيدات التي نشأت منذ تنفيذ التدابير المالية التي أقرها اجتماع الدول الأطراف لعام 2018:

- "يطلب إلى الأمم المتحدة إصدار فواتير استناداً إلى تقديرات التكاليف قبل 90 يوماً على الأقل من بداية الفترة المالية، أو بعد 60 يوماً من اعتماد الدول الأطراف للميزانية للفترة المالية التالية، أيهما أبعد أجلاً، لتشجيع الجهات التي لها وضع يسمح بذلك على التسديد مبكراً وتحسين السيولة".
- "يستند حساب الائتمان إلى نفس معدلات الأنصبة المقررة للأمم المتحدة والمستخدمه وقت إعداد النصيب الأولي".

خامساً - خاتمة

23- شدد رئيس اجتماع الدول الأطراف لعام 2020 على أهمية سداد الاشتراكات المقررة في وقتها. وسيتيح المؤتمر الاستعراضي التاسع المقبل في عام 2022 وقتاً مناسباً لإجراء تقييم كامل لآثار التدابير المنبثقة عن اجتماع الدول الأطراف لعام 2018. ومع ذلك واستناداً إلى المعلومات المقدمة أعلاه، لا يزال لتلك التدابير وقع إيجابي على الوضع المالي للاتفاقية، مما يتيح إمكانية التنبؤ والاستقرار اللذين تشدد الحاجة إليهما من أجل برنامج ما بين الدورات، ومما يحول أيضاً دون استمرار تراكم الالتزامات المالية على الأمم المتحدة. ويبقى التدبير الأهم هو دفع الدول الأطراف لاشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد لذلك.